١٩٧٧ لم يكن هناك تخطيط هيكلي استيطاني بالمعنى الدقيق للكلمة؛ اذ كانت المستوطنات جزء من النظرية الأمنية لحزب العمل، وبقي التخطيط الهيكلي في حدود تنظيم المراكز والنقاط الاستيطانية الأمنية، ثمّ علاقتها بشبكة الاتصالات بالمراكز العسكرية. امّا بعد ذلك، فقد اتخذت الامور منحى آخر لا سيما إثر توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في العام ١٩٧٨[١٩].

قبل التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد رسمياً، أصدرت سلطات الاحتلال الامر العسكري الرقم ٧٨٣، حيث تمّ، بموجبه، انشاء ثلاثة مجالس اقليمية لمستوطنات اسرائيلية في الضفة الفلسطينية المحتلة. وفي وقت لاحق، تمّ انشاء مجلسين آخرين، فجاءت قواعد تحديد سلطات تلك المجالس مطابقة للتشريع الاسرائيلي المسمّى قانون المجالس المحلية للعام ١٩٥٨. وفي آذار (مارس) ١٩٨١، تمّ انشاء خمسة مجالس محلية بموجب الامر العسكري الرقم ٨٩٢، حيث تماثلت سلطاتها بالمجالس المحلية الاسرائيلية. كما اجاز هذا الامر سابقة انشاء محكمة بلدية من الدرجة الاولى (أي محكمة استئناف) وتحدد قواعده كيفية اجراء الانتخابات وتسجيل الناخبين والجنود والموظفين، اضافة الى جباية الضرائب والخدمات البلدية المختلفة[٢٠].

بموجب هذين الامرين العسكريين، انشئت مجالس محلية، واقليمية عدّة، واتخذت ترتيبات ادارية لتنسيق علاقة المستوطنات اليهودية وصلاتها ببعض، بما يمكّن من السيطرة على مساحات واسعة من الارض الفلسطينية التي لم تكن قد صودرت بعد، حيث أصبح هناك ثلاثة انواع من المجالس البلدية للمستوطنات، هي: أ ـ مجالس محلية ذات اختصاصات تقتصر على المناطق الحضرية التي تم تخطيطها؛ ب ـ مجالس اقليمية ذات حدود متلامسة، مثل مجلس وادي الاردن والبحر الميت وهي مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية ضئيلة، وقد صودرت معظم اراضيها؛ ج ـ مجالس اقليمية غير متلامسة الحدود تختص بكل الاراضي غير الصالحة للزراعة وغير منتظمة الاشكال، ولا تصلح لاقامة المستوطنات عليها كالجبال[٢١].

وبذا اصبحت معظم اراضي الضفة الفلسطينية شمولة بتقسيمات ومخطّطات طوبوغرافية وادارية تابعة لمجالس المستوطنات. وبقيت المدن والقرى الفلسطينية بمثابة جزر مقطّعة يسهل ترتيب وضعها والسيطرة عليها[٢٢]. واستكملت هذه الخطوات بشبكة واسعة من الطرقات السريعة التي تصل المستوطنات بالمدن الاسرائيلية، بما يجنّب المرور في المدن والقرى الفلسطينية. كما ترتّب على هذين الامرين منح المستوطنات درجة اكثر من الاستقلالية للمستوطنين في وضع يشبه الحكومة. فمجالسها المختلفة «مخوّلة صلاحيات ادارية وقضائية، بينما دمجت ميزانيتها بميزانيات الوزارات المعنية»[٢٣]، فصار بمقدور هذه المجالس ان تقوم بكل ما تريد، بما في ذلك ان تنوب عن الحكومة الاسرائيلية في مناطق نفوذها اذا اقتضى الامر. امّا شبكة المواصلات، فقد صممت مراعية المبادىء التالية: ١ ـ ان تسهل، قدر الامكان، الوصول الى كل المستوطنات؛ ٢ ـ ان تسهل الانتقال السريع من المستوطنات الى كل من القدس وتل ـ ابيب؛ ٣ ـ ان لا تشمل المناطق التي يسكنها الفلسطينيون[٢٤].

الاستيطان السياسي

استحدث اسحق رابين اصطلاح «الاستيطان السياسي» بعيد اختياره رئيساً لحزب العمل ومرشّحه الى منصب رئيس الوزراء، خلال حملته الانتخابية للكنيست الثالث عشر، حيث باشرها مهاجماً هذا النمط الاستيطاني ـ عماد سياسة الليكود إزاء الضفة الفلسطينية وقطاع غزة